محادثات أستانة حول سوريا في 23 يناير

399 خرقاً للهدنة من نظام الأسد وميليشيات إيران بـ11 يوماً

جانب من الدمار في سوريا

طفلان وسط الخراب في مدينة حلب

- نائب رئيس الوزراء التركي: الجماعات الإرهابية لن تشارك في مفاوضات السلام
- الاتفاق على دخول ورشات صيانة إلى وادي بردى
- مقتل 11 داعشياً في غارات تركية بمدينة الباب
- خطة إسرائيلية «لتبني» الأطفال الأيتام في حلب عبر الوكالة اليهودية
- السعودية: 25 شاحنة محملة بالمساعدات للنازحين من حلب تعبر الحدود التركية السورية

عواصم – «وكالات»: ارتفع عدد الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية إلى 399 انتهاكا، بعد مضي 11 يوما من بدء تطبيق الاتفاق.

ومع اقتراب وصول اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا والذي تم برعاية روسية تركية إلى نهاية أسبوعه الثاني، تتواصل انتهاكات النظام والميليشيات التابعة له، بحسب ما ذكره بيان الائتلاف الوطني السوري.

وحسب بيان صدر عن الائتلاف، فإن الانتهاكات تركزت في كل من ريف حلب الجنوبي ووادي بردى بريف دمشق، وريفي حماة ودرعا، ووصل عدد قتلاها إلى نحو 271، بينهم 25 امرأة و34 طفلا، دون أن تشمل تلك الإحصائية المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش.

ودعا الائتلاف الوطني كلا من مجلس الأمن والأطراف الضامنة، لوقف الهجمات فورا ومعاقبة مرتكبيها.

ومن المنتظر أن تناقش المعارضة السورية، أمس الأربعاء، في أنقرة في اجتماعات منفصلة، الهدنة والمشاركة في محادثات أستانة المرتقبة، فيما يركز اجتماع تركي – روسي على بحث إنقاذ وقف النار ومعاقبة منتهكيه.

لكن روسيا، وهي من التزمت بضمان وقف النار من جانب النظام، هددت عبر لسان رئيس هيئة الأركان العامة لقواتها المسلحة، بالقضاء على من وصفتهم بـ«الإرهابيين في ريف دمشق»، مشيرة إلى أن أن سيطرة النظام على المنطقة باتت في مرحلتها النهائية.

المسؤول الروسي أشار أيضا إلى أن الفترة الأخيرة شهدت طرد مقاتلي المعارضة من محافظة اللاذقية، إضافة إلى فتح الطريق الرئيسية التي تربط العاصمة بشمال البلاد، معتبرا أن سلاح الطيران أحدث تغييرا جذريا في مسار الحرب.

وبينما تلوح موسكو بالحسم العسكري في غوطة دمشق، يؤكد وزير خارجيتها سيرغي لافروف في اتصال هاتفي مع نظيره التركي مولود تشاويش أوغلو على ضرورة احترام وقف إطلاق النار في سوريا.

هذه الدعوة جاءت في وقت يستعد خبراء روس وأتراك للاجتماع في أنقرة لبحث وقف النار، قبيل الاجتماع المرتقب حول سوريا في أستانة عاصمة كازاخستان نهاية هذا الشهر.

من جانب آخر تعقد محادثات السلام من أجل تسوية النزاع في سوريا، والمقررة في أستانا بكازاخستان تحت رعاية روسيا وتركيا وإيران، في 23 يناير الحالي، وفق ما أعلن مصدر دبلوماسي روسي الأربعاء لوكالة فرانس برس.

وتابع المصدر: «في الوقت الحالي ليس هناك معلومات حول إرجاء اللقاء، وعليه فإن موعد 23 يناير لا يزال ساريا»، مضيفا أنه يتم إعداد قائمة بأسماء المشاركين في المحادثات.

وكان وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، قد صرح، في وقت سابق، أن المحادثات يمكن أن تتم في أستانا في 23 يناير إذا صمدت الهدنة التي دخلت حيز التنفيذ في سوريا في 30 ديسمبر، إلا أنه حذر، الأسبوع الماضي، بأن «الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار» يمكن أن تهدد هذه المحادثات.

من جانبه، أعلن نائب رئيس الوزراء التركي، نعمان كورتولموش، أن الجماعات التي وصفها بالإرهابية في إشارة إلى جماعات كردية في سوريا لن تشارك في هذه المفاوضات.

ويفترض أن تلي محادثات أستانا مفاوضات في جنيف في الثامن من شباط/فبراير برعاية الأمم المتحدة.

من جانب آخر نقلت وسائل إعلام حكومية سورية أمس الأربعاء، عن محافظ ريف دمشق أنه «جرى الاتفاق على دخول ورشات صيانة إلى نبع عين الفيجة بوادي بردى خلال الساعات القادمة».

ونقل الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون السوري في نبأ عاجل عنه قوله إنه «سيتم تسوية أوضاع المسلحين من أهالي وادي بردي ونقل الغرباء إلى خارج المنطقة».

وتتهم الحكومة السورية المسلحين الذين يسيطرون على المنطقة بقطع المصدر الرئيسي للمياه بشكل متعمد عن العاصمة دمشق، بينما يقول المسلحون إن «ضربات النظام على المنطقة هي التي تسببت في الأضرار».

من ناحية أخرى أعلن الجيش التركي أمس الأربعاء، مقتل ما لا يقل عن 11 عنصرا من تنظيم داعش، في غارات شنتها مقاتلات تركية ضد مواقعهم بمدينة الباب بريف حلب الشرقي بشمال سوريا، في إطار العمليات التي تقودها أنقرة.

ونقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، عن بيان صادر عن رئاسة الأركان حول عمليات أمس، أن مقاتلات تركية قصفت 12 هدفاً لداعش، من بينها ثلاثة ملاجئ، ونقطتي تفتيش، ومخزن، وستة مواضع أسلحة ومراكز دفاعية.

وأضاف البيان أن المدفعية التركية نفذت ضربات ضد 335 هدفا لتنظيم داعش، بعد تحديد تلك الأهداف عن طريق أجهزة الرصد والمراقبة، واستهدفت المدفعية مخابئ ومواقع دفاعية ونقاط تفتيش وعربات مزودة بأسلحة.

من جهة أخرى كشفت القناة الإسرائيلية العاشرة الثلاثاء، أن وزارة الخارجية والوكالة اليهودية، العاملة على تشجيع الاستيطان والهجرة إلى فلسطين، تسعيان إلى «تبني» عشرات الأيتام السوريين من مدينة حلب، وفق ما نقل موقع المصدر الإسرائيلي، الأربعاء.

وتعمل الجهات المعنية الإسرائيلية، حسب المصدر، على إنجاح هذه الخطة، عبر جهة ثالثة بسبب غياب العلاقات المباشرة الرسمية بين سوريا أو السوريين وإسرائيل.

وأضاف المصدر أن الوكالة اليهودية تعمل على استقدام الأطفال السوريين خاصة من الأيتام إلى إسرائيل، بصفتهم لاجئين إلى أجل غير محدد.

وتحظى الخطة حسب الموقع الإسرائيلي، بدعم وزارة الداخلية الإسرائيلية بقيادة أريه درعي الذي: «أوعز إلى مساعديه الاتصال بمسؤولي وزارة الهجرة لتنفيذ الخطة في المستقبل القريب» حسب الموقع.

من جانب آخر عبرت 25 شاحنة محملة بالمساعدات السعودية المخصصة إلى النازحين من مدينة حلب الحدود التركية السورية أمس الأربعاء، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس».

وقالت الوكالة «عبرت اليوم 25 شاحنة قادمة من مدينة الريحانية التركية الحدود التركية السورية وهي تحمل على متنها مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية العاجلة التي تستهدف في مرحلتها الأولى النازحين من حلب».

وأوضحت أن المساعدات تشمل «سلالاً غذائية للبالغين والأطفال إضافة إلى الكسوة الشتوية وحقائب النظافة الشخصية»، مشيرة إلى «برامج أخرى تنفيذية» ستتبع هذه المساعدات التي تستهدف محافظات إدلب وحلب وحماة واللاذقية.

وبحسب الوكالة، يشرف على تنفيذ برامج المساعدات المقدمة من مركز الملك سلمان فريق مختص «يتواجد حاليا في المنطقة الحدودية التركية السورية».

وكان المركز بدأ منذ الاثنين توزيع مساعدات في مخيم كفر حوم في محافظة أدلب ومخيم الكمونة في منطقة سرمدا بمحافظة أدلب، وفقا للوكالة.

وفي ديسمبر الماضي، أطلقت السعودية حملة لجمع أموال من أجل مساعدة المهجرين بسبب الحرب في سوريا وخصوصا النازحين من حلب التي كانت أحياؤها الشرقية معقلا للفصائل المعارضة التي تدعمها الرياض.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن القادة السعوديين تبرعوا بـ35 مليون يورو لإطلاق الحملة.

ونزح أكثر من 11 مليون سوري أي أكثر من نصف السكان، منذ بداية النزاع في سوريا في 2011، الذي أدى إلى سقوط أكثر من 310 آلاف قتيل.

العاهل المغربي يأمر بتحسين ظروف اندماج المهاجرين

العاهل المغربي محمد السادس

الرباط – «وكالات»: أمر العاهل المغربي محمد السادس الثلاثاء، الحكومة بتحسين ظروف اندماج المهاجرين، ولا سيما الأفارقة منهم، وذلك بعد حوالي شهر من إطلاق الرباط الحملة الثانية لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، كما أفادت وكالة الأنباء الرسمية.

وقالت الوكالة إنه «خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في مراكش استفسر الملك محمد السادس عن ظروف سير المرحلة الثانية من عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب، وأثار الانتباه إلى أن تحديد مدة صلاحية بطاقة الإقامة التي تمنح لهم في سنة واحدة، يطرح العديد من الإكراهات بالنسبة لهؤلاء المهاجرين، مما يعيق عملية اندماجهم وظروف عيشهم داخل المجتمع، كالحصول على سكن أو على قروض أو إقامة مشاريع».

وأضافت أن «الملك أصدر لهذه الغاية توجيهاته للقطاعات المعنية، قصد دراسة إمكانية الرفع من هذه المدة، إلى ثلاث سنوات وتسريع المساطر وتسهيلها».

وفور انتهاء جلسة مجلس الوزراء أعلنت وزارة الداخلية أنه تنفيذا لتوجيهات الملك الرامية إلى «تحسين ظروف اندماج المواطنين الأجانب بالمملكة، خاصة الأفارقة»، فإن «مدة صلاحية بطاقات الإقامة ستنتقل إلى ثلاث سنوات، عوض سنة واحدة حاليا، وذلك بعد مرور سنة على تسوية الإقامة بالمغرب (ما عدا في حالة ارتكاب المعنيين أفعالاً يعاقب عليها القانون)».

وأضافت الوزارة في بيان أوردته الوكالة أنه «سيتم أيضا تسريع وتبسيط، بالقصى قدر ممكن، إجراءات تسليم وتجديد بطاقات الإقامة».

وظل المغرب خلال العقدين الماضيين بلدا لعبور المهاجرين غير القانونيين الهاربين من ويلات النزاعات والفقر والجفاف في دول جنوب الصحراء في اتجاه أوروبا. وانضم إليهم أخيرا اللاجئون الهاربون من نزاعات الشرق الأوسط، خصوصا السوريون.

ومع تشديد المغرب وأوروبا المراقبة على الحدود، استقر كثيرون في المغرب لكن دون وضع قانوني، ما دفع الرباط في مرحلة أولى في 2014 إلى تسوية ملفات آلفيهم بإعطائهم أوراق إقامة.

وفي منتصف ديسمبر أطلق المغرب الحملة الثانية لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

وبحسب الأرقام الرسمية، فقد أفاد نحو 25 ألف شخص، معظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء ومن سوريا، خلال المرحلة الأولى من التسوية التي أطلقها الملك محمد السادس نهاية العام 2013. ولا يزال هناك أربعة آلاف منهم في وضع غير قانوني.

كما أطلقت الحكومة المغربية استراتيجية وطنية لإدماج من تمت تسوية وضعهم القانوني، قائمة على 11 برنامج عمل من أهمها التعليم والصحة والسكن والتشغيل والمساعدة الاجتماعية.

إسرائيل تعتقل 24 فلسطينياً بحملة مداهمات بالضفة

«شؤون الأسرى»: محاكم الاحتلال تنتهج سياسة انتقامية ضد الأطفال الفلسطينيين

طفل فلسطيني في السجون الإسرائيلية

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات»: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس الأربعاء، 24 فلسطينياً خلال حملة مداهمات واسعة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

وقالت الإذاعة الإسرائيلية العامة على موقعها الإلكتروني إن «الجيش يشتبه بضلوع المعتقلين بالقيام بنشاطات ضد أهداف تابعة له وكذلك بالإخلال بالنظام».

وأشارت إلى أن الجيش أحال جميع المعتقلين إلى الجهة المختصة للتحقيق معهم.

كما قالت الإذاعة الإسرائيلية الأربعاء، إن قوة عسكرية إسرائيلية، اعتقلت ليلة الثلاثاء، جنرالاً فلسطينياً بارزاً في نابلس.

وكشف مراسل الإذاعة الإسرائيلية، أن «قوة من جيش الدفاع في منطقة عسكر شرقي نابلس قبضت الليلة الماضية على عضو المجلس الثوري لحركة فتح، اللواء طلال دويكات».

واكتفت الإذاعة بالقول إن دويكات «متهم في قضايا تتعلق بوسائل قتالية».

يُذكر أن اللواء دويكات من أبرز الشخصيات العسكرية والسياسية في الضفة الغربية، وشغل سابقاً منصب محافظ جنين.

من جانب آخر عبرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، عن استنكارها لأحكام المحاكم الإسرائيلية العالية بحق الأطفال الفلسطينيين، والتي بلغت عشرات الأعوام، معتبرة ذلك جريمة بحق الطفولة، وسرقة لأموال العائلات الفلسطينية.

وقال رئيس الهيئة الوزير عيسى قراقع، إن ما تقوم به محاكم الاحتلال الإسرائيلي تشكل جريمة بحق الطفولة، وانتهاك صارخ لقانون الطفل، مشدداً على ضرورة أن يقف المجتمع الدولي أمام تلك الممارسات الإسرائيلية ويضع حداً لها.

وأوضح قراقع، في تصريحات، أن الاحتلال الإسرائيلي يعاقب الفلسطينيين وأسر الأطفال بقسوة شديدة من خلال فرض الغرامات المالية الباهظة على الأسرى من الأطفال، إلى جانب الأحكام العالية.

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستهين بالقانون الدولي وكافة الاتفاقيات الدولية، ويسخر من قوانين حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، لافتا إلى أن اتفاقا مبطن بين النيابة العسكرية ومحاكم الاحتلال في هذا الاتجاه.

ولفت قراقع، إلى أن الهيئة أرسلت عدد من رسائل الشجب والاستنكار لكافة المنظمات الدولية والأمم المتحدة، للتعبير عن إدانتها للقرارات الإسرائيلية ووضع المجتمع الدولي في صورة الأوضاع، مطالبا دول العالم بالتحرك العاجل من أجل وقف الانتهاكات الإسرائيلية.

من ناحية أخرى في محاولة لرفع معنويات الجيش الإسرائيلي بعد فرار المئات من ضباطه خلال عملية الدهس في القدس الأخيرة، ذكرت القناة الإسرائيلية الثانية، مساء الثلاثاء، أنه تبين إصابة منفذ عملية الدهس في القدس المحتلة الأحد الماضي برصاص الجنود أيضا.

وبحسب القناة، اتضح أنه بعد تشريح جثة فادي قنبر وجود آثار لطلقات يستخدمها الجنود من طراز M-16، إضافة لآثار طلقات مسدس من عيار 9 ملم، ما يعتبر تبرئة لساحة الجنود من هروبهم وعدم إطلاقهم للنار باتجاه المهاجم».

وكان حارس إسرائيلي انتقد فرار مئات الجنود من مكان العملية، وتركه وجيبا ليواجه سائق الشاحنة، قائلاً «أطلقت 13 طلقة باتجاه السائق مستغربا من هروب الجنود مع حملهم لسلاح أكثر فاعلية».

وكان جيش الاحتلال الإسرائيلي قرر فتح تحقيق في قرار العشرات من جنوده من مكان عملية الدهس ظهر الأحد، وعدم مواجهتهم للشهيد قنبر الذي قاد شاحنته ودهس مجموعة جنود.

وقالت تقرير إعلامية إسرائيلية «إن عشرات الجنود كانوا في موقع العملية، وفضلوا الفرار على مواجهة المنفذ».

وقتل في العملية 4 جنود فيما أصيب 13 آخرون بجراح بعضهم خطيرة.

من جانب آخر أكدت حركة «الجهاد» الإسلامي، تمسكها بعقد وتشكيل مجلس وطني جديد، حسب اتفاق القاهرة للمصالحة الوطنية والذي عقد بحضور الفصائل الفلسطينية عام 2005.

وقال القيادي في الحركة، محمد الهندي، إن «حركته تتمسك خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لانعقاد المجلس الوطني الذي بدأ أمس الثلاثاء في بيروت بضرورة انعقاد مجلس وطني جديد، وفق أسس سياسية وديمقراطية».

وشدد على أن حركته تطالب بضرورة أن يعقد المجلس الوطني في خارج الأراضي الفلسطينية، لافتا لضرورة أن يكون المجلس الوطني، وبالتالي المؤسسات المنبثقة عنه ممثلة حقيقية للشعب الفلسطيني ورافعة لإعادة تحقيق الوحدة الفلسطينية.

وكانت حركة حماس قد دعت لتشكيل مجلس وطني جديد، بتوافق فصائلي فلسطيني، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة كافة القوى الوطنية الفلسطينية.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية «نأمل أن تنجح الجلسة التحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للاتفاق على تشكيل مجلس وطني جديد، والذهاب إلى اتفاق لإنشاء مجلس وطني جديد».